تقييم اداء نظام الخدمات العامة في المحافظات غير المنتظمة في اقليم

أ.م. د علي دريول محمد* / الباحثة شهد هاشم خرميط

*كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

ملخص :

يتربع العراق على احتياطي ضخم من النفط والموارد الاخرى، ولكنه وبالمقابل هنالك ضعف في استغلال تلك الموارد، وهدر كبير في العائدات المالية، جراء السياسات (الخاطئة وغير الحكيمة) للحكومات المتعاقبة، خصوصا في المدة التي اعقبت عام 2003، ونتيجة لذلك فقد ارتفعت مؤشرات التخلف والتردي في تقديم الخدمات العامة في المحافظات غير المنتظمة في اقليم، إذ عانت لسنوات طويلة من الاهمال وانتشار البطالة، فضلاً عن الفقر وزحف العوائل نحو مراكز المدن، وتغيير في الخريطة الديمغرافية للكثير من المحافظات جراء العمليات العسكرية والامنية وغيرها، من الظروف التي واجهت العراق سابقاً.

كلمات مفتاحية : العائدات المالية، المحافظات غير المنتظمة في اقليم، الحكومات المتعاقبة

Evaluation of The Performance of The Public Services System in the Governorates That are not Part of a Region

Assist. Prof. Dr. Ali Dryol Muhammad
Researcher Shahad Hashim Kharmit

ABSTRACT

Iraq sits on huge reserves of oil and other resources, but on the other hand, there is a weakness in the exploitation of these resources, and a large waste of financial revenues, as a result of the (wrong and unwise) policies of successive governments, especially in the period that followed 2003, as a result, indicators

of backwardness and deterioration have increased in providing public services in governorates that are not part in a region, as they suffered for many years from neglect and widespread unemployment.

In addition to poverty and the relocation of families towards city centers, the change in the demographic map of many governorates as a result of military and security operations and other conditions that faced Iraq previously.

KEYWORDS: financial revenues, governorates that are not organized into a region, successive governments

المقدمة

ادراكاً لضرورة إصلاح(البنـى التحتية)، وتوفير مستـوى معقول من الخدمات العامـــة، رصدت الحكومات المتعاقبة اعتمادات ضخمة من موارد الدولة المالية، لتنفيذ مشاريع في هذه المجالات تحديدا[1]، وبالرجوع الى قانون البنى التحتية الذي وضع في تخطيطه عقودا قيمتها (37 مليار دولار) لتنفيذ مشاريع استراتيجية وخدمية، وعُقدت في حينه ندوات خرجت بتوصيات تؤكد ضرورة الاسراع بتنفيذ القانون ، واندلعت نزاعات بين الكتل السياسية على اثرها، ولتكوين فكرة عن التحديات التي تواجه ملف الخدمات العامة، فان عدم اقرار الموازنات المتعاقبة دفع محافظات مهمة الى اعلان افلاسها وبذلك حرمان اهلها من تنفيذ مئات المشاريع الخدمية والاستثمارية[2]، فمن ناحية واقـــع تنفيذ المشاريع الخدمية ضمن برنامج تنمية الاقاليم في العراق تبين لنا دراستنا ان اداء الخدمات العامة في العراق يعاني من(الاهتراء والقدم والبيروقراطية)، اذ اضحت معضلة كبيرة ، لاسيما في مجال البنى التحتية وتردي الخدمات العامة، والحق ان ملف الخدمات ملف ذو شجون، اذ عانى المواطنون كثيرا بسببه لأنه يتعلق بقطاع حيوي يمس حياتهم اليومية، فالكهرباء والماء والطرق والجسور والعلاج ، ومراجعة

اداء الخدمات العامة في العراق يعاني من(الاهتراء والقدم والبيروقراطية)، اذ اضحت معضلة كبيرة

(1) :المشاريع الخدمية المتلكئة، إذاعـة العراق الحر العدد (1)، 2015، على موقع الاتي https://www.iraqhurr.org

(2) عبد الحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق، تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، مركز العراق للدراسات، سلسلة كتب(28) بغداد 2008، ص62

الدوائر الرسمية كلها ركائز لا غنى عنها في حياة المواطن[3].

تعد الاعمال التنفيذية من الاعمال الاساسية التي تقوم بها المجالس المحلية والتي وجـد من اجلها نظام (الادارة المحلية)، فعلى صعيد ملف «الخدمات» واستناداً الى قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (21) لسنة 2008، إذ حدد اختصاصات المجالس المحلية بإعطاء كل مجلس محلي الاختصاصات المتعلقة به، وذلك بحسب مستويات الوحدات الاداريـة المحلية وهي (المحافظة، القضاء، والناحية)، إذ نص القانون في المادة (7) منه على ما يأتي (رسم السياسة العامة للمحافظة بالتنسيق مع الوزارات المعنية في مجال تطوير الخطط المتعلقة بالمحافظة، واجراء التغيرات الادارية على الاقضية والنواحي والقرى بالدمج والاستحداث) ، إذ يعود هذا الاختصاص الى المجالس المحلية في المحافظات.

ومن متابعة عدد المشاريع المنفذة فعلياً ضمن(برنامج تنمية الاقاليم وكلفها الكلية وتخصيصاتها) للسنوات ما بين (2012-2019) موزعة حسب القطاعات الاقتصادية ، نلاحظ تركيزها في خمسة قطاعات حيوية للدولة وهي (الزراعة ، والصناعة ، والنقل والاتصالات ، والمباني والخدمات ، والتربية والتعليم) فعلى صعيد قطاع الزراعة بلغت عدد المشاريع المنفذة خلال هذه السنوات (1,222) مشروعاً وبحسب البيانات المقدمة الينا من وزارة التخطيط (دائرة المشاريع الاستثمارية الحكومية)، اما على صعيد قطاع الصناعة فقد بلغت (3,302) مشروعاً، وفي قطاع النقل والاتصالات فقد بلغت (5,494) مشروعاً، وفي قطاع المباني والخدمات فقد بلغت عدد مشاريعه للسنوات ما بين (2012-2019) حوالي (14,666) مشروعاً ، اما في قطاع التربية والتعليم فقد بلغ عدد مشاريعه (6,478) مشروعاً، ويتبين لنا ان قطاع المباني والخدمات قد نال الحصة الاكبر ضمن برنامج تنمية الاقاليم ، وهذا مؤشر سلبي وخطير، إذ نلاحظ العجز والفرق الواضح في التخصيصات المالية بين القطاعات[4].

وبحسب الاحصاءات الرسمية فان المناطق والمحافظات الجنوبية

(3) انظر اكـرم سالم, حقائق ومعايير عن الادارة المحلية او الحكم المحلي، موسوعة الحوار المتمدن
https://www.ahewar.org

(4) تقارير برنامج تنمية الاقاليم وكلفها الكلية للسنوات (2012-2019) ، دائـــرة المشاريع الاستثمارية الحكومية ، وزارة التخطيط

في العراق كـ (البصرة وميسان وذي قار والمثنى والديوانية) فضلاً عن المناطق الواقعة ضمن رقعة المحافظات المحررة كـمحافظات (نينـــوى، ديالى، الانبار، صلاح الدين، كركوك)، تعد الاكثر احتياجا لتوافر الخدمات العامة والبنى التحتية من غيرها من المحافظات، نتيجة للأوضاع التي مرت بها تلك المحافظات ونزوح الملايين منها مقارنة بالخدمات المقدمة لبقية المحافظات التابعة لإقليم كردستان والتـي تنخفض فيها المؤشرات السلبية كافة.

وتجدر الاشارة الى ان المحافظات الـ (15) التي تخضع لدراستنا وبالتحديد محافظات الفرات الاوسط، إذ حُرمت محافظة كربلاء من أكثر من 300 مشروع تبلغ نسبتها (70)% من مجموع المشاريع الخدمية المخصصة للمحافظة، منها مخصص لقطاع الخدمات البلدية والطرق والتربية والماء والمجاري، اما في محافظة بغداد فان عدد المشاريع المتلكئة أو المعطلة كانت (700) مشروعا[5] .

وبدأ القلق على مصير هذه المشاريع المهددة بخطر الضياع في اعلان البنك الدولي استعداده لمساعدة العراق في تنفيذها لا سيما وانه يسهم في تمويل بعضها .

ويعترف المسؤولون على تلك المشاريع «المتلكئة» او المهملة نتيجة العجز المالي ، وعدم المتابعة من قبل الجهات الحكومية المسؤولة عنها، فضلاً عن كثرة ومئات المشاريع التي تدخل في خدمة شرائح واسعة من الشعب العراقي، وهذا ما أكدته لجنة الخدمات النيابية، انه امام اللجنة عملا كبيراً في معالجة هذا الملف من المشاريع المتلكئة الكثيرة، ومن أهم هذه المشاريع (مشروع ماء الرصافة، وقناة الجيش في بغداد، ومشروع ماء العمارة الموحد، والطريق الحولي في ميسان وجسور البصرة، وغيرها المئات من المشاريع الخدمية الحيوية) وما يصح على هذه المحافظات يصح على المحافظات الأخرى كافة[6].

والاجدر في هذه الحالة، ان تكون الأولوية في البدء في تنفيذ المشاريع الخدمية في ظل الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العراق هي

(5) الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير 2018،ص24
https://cosit.gov.iq

(6) تقرير فجوات التنمية المكانية وفقا للمعايير التخطيطية للبنى الفنية مع الانشطة الاقتصادية للمحافظات
htttps://www.mop.gov.iq

(للأمن والدفاع) وما رُصد للوزارات الخدمية التي تتابعها لجنته ليس بمستوى الطموح، اضافة لذلك فان لجنة الخدمات إزاء هذا الوضع ستركز على انجاز المشاريع التي تعود بمنافع مباشرة على المواطنين طالبة من جميع الـوزارات ذات العلاقة تقديم قوائم بالمشاريع المتلكئة والمتعثرة والتي تمت احالتها لتحديد الأولويات ضمن الامكانات المتاحة[7]

(7) هيثم عبدالله سلمان، منظمة التجارة العالمية والعراق، مجلة الدراسات الاستراتيجية، المجلد5، العدد (17)، مركز البحرين،2009،ص190

فمن الواجب التركيز على مراقبة المشاريع الكبرى في العاصمة بغداد بصفة خاصة، إذ توجد مشاريع متلكئة ومعطلة وأخرى وهمية رُصدت لها مبالغ من دون ان يكون لها وجود.

الفساد من أهم الاسباب التي ادت الى تعطل وتوقف الكثير من هذه الحالة كون الفساد مستشرٍ في مفاصل الدولة كافة

ويعد الفساد من أهم الاسباب التي ادت الى تعطل وتوقف الكثير من هذه الحالة كون الفساد مستشرٍ في مفاصل الدولة كافة، ويزداد تفشيا من يوم الى آخر[8].

(8) هنري. مالتك، تقرير الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، دار الوثائق للدراسات والبحوث والتنمية المستدامة، بيروت، لبنان، 2011،ص25

وتعد مشكلة الفقر وما خلفته من أثار وتداعيات من اكثر المشاكل التي عاشتها طبقات كثيرة عقب الازمات المتلاحقة وارتفعت نسبة الفقر الى اكثر من 20% وخصوصا بين عامي 2017 و 2018، وتستلزم تلك الارقام تحركاً حكومياً عاجلاً، للسيطرة على تنامي تلك الارقام، مما يشكل خطراً وتداعيات مرعبة في الاعوام القادمة، فعلى سبيل المثال تستلزم الاجـراءات المتبعة وخصوصاً من جهة المجالس المحلية في المحافظات التي لا تنطوي ضمن اقليم الى ما يأتي [9]:

(9) انظر: حسين عباس اصلان، الاستثمار في العراق- الفرص والـمـعـوقـات، مركز النهرين للدراسات ، https://www.alnahrain.iq/post

أ-تحسين واستدامة العمل لشرائح واسعة من خلال توفير فرص العمل للشباب والخريجين .

ب-تحسين الوضع الصحي من خلال افتتاح مراكز للعلاج وتقديم الخدمات الصحية والعلاجية.

ج-تحسين المستوى التعليمي والثقافي للكثير من الطبقات الفقيرة.

د-توفير السكن الملائم لهم من خلال تنفيذ المجمعات السكنية ذات الكلفة الواطئة.

و- توفير الحماية الاجتماعية لأكبر شريحة ممكنة منهم.

ي-تمكين وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنازحين والعائدين في المناطق كافة.

وفي معرض البحث نستعرض أهم القطاعات الاقتصادية في العراق من ناحية واقع الاستثمار فيها وعلى النحو الاتي :-

اولاً: قطاع الصناعة

فيما يتعلق بالقطاع الصناعي وبالذات الصناعات التحويلية والتي تلعب دورا مهماً في الاقتصاد العراقي ، وذلك بحكم الامكانات والمستلزمات المادية والبشرية المتاحة، وغنى البلاد بالموارد الطبيعية في الانشطة كافة، ولا سيما الكيمياوية والبتروكيمياوية وصناعة(المواد الانشائية) و(الصناعات النسيجية والغذائية) وغيرها، وتبرز اهمية الصناعة التحويلية كونها عنصرا أساسيا في توليد «الناتج المحلي»، ومن ضمن خطط التنمية في هذا القطاع ركزت على عدة اهداف منها(تفعيل الاستراتيجيات الصناعية وتحديثها)[10]، اما في الواقع فقد شهد هذا القطاع تراجعاً ملحوظاً في تطبيق تلك السياسات، مما انعكس على واقع الصناعة في البلاد، ومن جملة التحديات التي واجهت واسهمت في تراجع نمو القطاع الصناعي في العراق ما يأتي [11]:

1-قلة التخصيصات المالية اللازمة لإكمال انجاز المشاريع الاستثمارية مما ادى الى تأخرها.

2-صعوبة منافسة المنتوج المحلي للمستورد الاجنبي في ظل ارتفاع كلف الانتاج المحلية، وضعف القدرة على مجاراة المنتجات الاجنبية من ناحية (التنوع والاسعار ومواكبة التطورات في اساليب الانتاج).

3-تأخر التشريعات والقوانين التي تتناسب مع التوجه الاقتصادي لدعم الصناعة الوطنية.

4-تضخم اعداد العاملين ما ادى الى رفع كلف الانتاج وخصوصا في تشكيلات الشركات والمصانع بعد العام 2003 ومن متابعة سير وتحقيق انجاز المشاريع المتعلقة بالقطاع الصناعي فقد بلغت

(10) تقارير وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة، دائرة التخطيط والمتابعة، قسم التخطيط 2017،ص12
https://moch.gov.iq

(11) تنفيذ المشاريع الاستثمارية، 2011 على الموقع الالكتروني:
https://mop.gov.iq/static/uploads/8/pdf

610 مشروعا بتكلفة(2564528 مليون دينار)، في حين بلغت التخصيصات 1633420 مليون دينار، إذ ان الفرق واضح بين (التكلفة الحقيقية) و(التخصيصات المالية) المرصودة في هذا القطاع.

وعلى صعيد القطاع الصناعي نفسه فقد بلغت عدد المشاريع المتعاقد عليها 3,302 مشروعاً، ورصدت تخصيصات سنوية لها تقدر(749,108,726) مليار، ضمن برنامج تنمية الاقاليم في العراق، ولسنوات ما بين (2012-2019) ويبين الجدول التالي عدد المشاريع في السنوات من 2012 لغاية 2019 والمبالغ المخصصة لها في المحافظات (15) وكذلك الاهمية النسبية لكل منها[12]:

جدول رقم (3)عدد المشاريع في قطاع الصناعة وتخصيصاتها

الاعوام	عدد المشاريع	التخصيصات	الاهمية النسبية
2012	494	1542904,1	13.9
2013	610	1633420,2	12.5
2014	408	619521,5	10.8
2015	406	440660,9	10.2
2016	348	253575,74	13.95
2017	313	94533,169	9.17
2018	337	195767,460	9.59
2019	386	388085,459	7.02
المجموع	3,302	749,108,726	87.13

***الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات غير منشورة من وزارة التخطيط /دائرة المشاريع الاستثمارية**

يتبين الينا كما في الجدول أعلاه ان المشاريع شهدت انخفاضا تدريجي بواقع (494) مشروعا في سنة 2012 و (610) مشروعا في سنة 2013 ، ومن ثم أصبحت 386 مشروعا في سنة 2019 وصولاً الى انخفاض ملحوظ في الاهمية النسبية لتصبح 7.13 بعد ما كانت 13.9 وهذ مؤشر غير مرضي بالنسبة لهذا القطاع الذي يعد أساس التنمية لأي دولة في العالم، وقد شهدت محافظة بغداد اهمالا كبيرا فقد سجلت(4) مشاريع فقط لسنة 2012 مقارنة مع محافظة كركوك

(12) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنوات ما بين (2012-2019) ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، بيانات غير منشورة.

الذي رصدت لها (139) مشروع ، وفي سنة 2013 ايضاً شهدت محافظة بغداد انخفاضا بالمشاريع المنجزة بواقع مشروع واحد فقط مقارنة بالبصرة إذ سجلت (182) مشروعاً، اما في عام 2014 فقد شهدت عدة محافظات انخفاضا في تخصيصاتها المالية بواقع (25119,9) مليون دينار لمحافظة بغداد و (2500) مليون دينار لمحافظة نينوى، إذ بلغ عدد مشاريع هذه المحافظات مشروع واحد فقط على مدة عام كامل، على العكس من محافظة البصرة التي بلغت مشاريعها حوالي (93) مشروعاً بكلفة مالية قدرتها (269,406) مليون دينار وهذا يدل على الفارق الكبير والمحسوبية احياناً في توزيع التخصيصات المالية للمحافظات العراقية ، اما في عام 2015 فقد لاحظنا وحسب تقارير وزارة التخطيط فان محافظة نينوى وبغداد سجلت اقل نسبة انجاز للمشاريع بواقع مشروعين لكل محافظة اما محافظة البصرة فقد تصدرت (122) مشروعاً صناعياً وهذا يدل على تقدم محافظة البصرة وانجازها بشكل جيد في مجال الصناعة ، اما في سنة 2016 فقد رصدت البصرة حوالي 108 مشاريع وبتخصيص يقدر (94715,00) مليون دينار.

شهدت محافظة بغداد اهمالا كبيرا فقد سجلت(4) مشاريع فقط لسنة 2012 مقارنة مع محافظة كركوك الذي رصدت لها (139) مشروع

اما في سنة 2017 فقد انخفض عدد مشاريع محافظة واسط ليصبح (3) مشاريع وكذلك الامر للمحافظة المثنى إذ سجلت ثلاثة مشاريع ايضاً، اما في سنة 2018 فقد انخفضت مشاريع محافظة البصرة الى 98 مشروعا ، وان كان هذا النزول ليس كبيرا للغاية، إذ يعود السبب الى هبوط تخصيصات المحافظة لتصبح (63952,091) مليون دينار ، وقد سجلت بغداد ايضا مشروعين فقط .

اما في سنة 2019 فقد تبين لنا من خلال البيانات المقدمة من وزارة التخطيط ان محافظة البصرة شهدت انخفاضا في عدد مشاريعها ليصل الى (88) مشروعا مقارنة بالسنوات السابقة، ولاحظنا ارتفاع عدد مشاريع محافظة نينوى وهذا مؤشر جيد بالنسبة للانخفاض الذي عاشته في السنوات السابقة، وكذلك الامر لمحافظة ذي قار

اذا بلغ عدد مشاريعها (54) مشروعاً ، وظلت محافظة بغداد تعاني من تدهور ملحوظ في هذا القطاع بواقع ثلاثة مشاريع فقط لسنة 2019 ، واخيرا بلغت مشاريع القطاع الصناعي لعام 2019 (386) مشروعاً صناعياً وبتخصيص مالي يقدر حوالي (388085,459) مليون دينار، وهذا الرقم لا يعد مرضي مقارنة بواقع التنمية الحديثة الذي يحتاجها هذا القطاع الحيوي وخاصة محافظة بغداد التي شهدت اهمالا وتدهورا وانخفاضا ملحوظا في مشاريعها، اذن شهدت عدد المشاريع تناقضات بين المحافظات للسنوات المذكورة ، وكذلك فوارق واضحة في التخصيصات المالية الممنوحة لكل محافظة[13] .

ثانياً: قطاع الزراعة

وفي قطاع الزراعة الذي شهد هو الآخر تدهوراً ملحوظاً، اذ يعد من القطاعات الرئيسة التي لها تأثيرا مباشرا على التنمية الاقتصادية، إذ وضعت خطة(التنمية الوطنية) هدفاً استراتيجياً يتضمن العمل على زيادة مساهمة القطاع الزراعي ويشمل (المنتجات الزراعية والحيوانية) في الناتج المحلي من 4.5% في اعوام 2015 الى 5.2% في عام 2022، وتحقيق نمو في القطاع الزراعي يصل الى8.4% في السنوات اللاحقة[14]

وعلى نفس الصعيد، انقسمت الاهداف الى قسمين أساسين:

1-يضطلع الاول بتأهيل القطاع الزراعي، الذي شهد انحساراً في المساحات المخصصة للزراعة، وقدرت وزارة التخطيط زيادة المساحات المستصلحة الى 100.44 الف دونم في عام 2018، ووفقاً للبيانات لا توجد مساحات مستصلحة يمكن استغلالها والافادة منها خلال الاعوام 2016 لغاية 2018، نتيجة توقف جميع مشاريع الاستصلاح للأعوام الاخيرة وانعكاساً للازمة المالية والامنية.

2-أما الثاني فيهتم بتوفير الموارد المائية بشكل مستدام لتقليل العوامل المناخية المفاجئة[15] .

فمن متابعة اداء هذا الهدف، يتبين ان هناك انخفاضا كبيرا في كمية الخزين المائي بمقدار (80.6)% بين العامين 2017 و 2018،

(13) التقارير السنوية وزارة التخطيط ،لبرامج تنمية الاقاليم ، للسنوات (2012 -2019) ، دائرة المشاريع الاستثمارية.

(14) تقارير مديرية الاحصاء الزراعي، لسنة 2018، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط:
: https://.cosit.gov.iq

(15) وزارة التخطيط،، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، مشاكل ومعوقات تنفيذ المشاريع الاستثمارية، تقرير 2011،ص24.
https://mop.gov.iq/static/upload

وأيضا انخفاض كمية المياه المجهزة للاستخدامات كافة، فعلى الرغم من التخطيط الى توافر موارد مائية مستدامة تكفي لتلبية الطلب على المياه ولكن بسبب العديد من المعوقات انخفضت واردات نهري دجلة والفقرات من (40.69) مليار م3 سنويا عام 2017 الى (33.2) مليار م^3 سنويا عام 2018 [16] مع امكانية خفض الطلب السنوي على المياه الى مستويات خطيرة.

(16) بيانات وزارة التخطيط، التقرير الانمائي ، مصدر سابق، ص65.

وعلى صعيد القطاع الزراعي نفسه فقد بلغ عدد المشاريع المتعاقد عليها 1,222 مشروعاً، ورصدت تخصيصات سنوية لها تقدر(35,219,920) مليار، ضمن برنامج تنمية الاقاليم في العراق، ولسنوات ما بين (2012-2019) ويبين الجدول رقم (4) عدد المشاريع في السنوات من 2012 لغاية 2019 والمبالغ المخصصة لها في المحافظات (15) وكذلك الاهمية النسبية لكل منها [17]:

(17) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنوات ما بين (2012-2019) ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، بيانات غير منشورة

جدول رقم (4) عدد المشاريع في قطاع الزراعة وتخصيصاتها

الاعوام	عدد المشاريع	التخصيصات	الاهمية النسبية
2012	240	151913,4	1.4
2013	258	261272,7	2.0
2014	171	101174	1.8
2015	147	35745,3	0.8
2016	99	13462,43	0.74
2017	94	5506,979	0.53
2018	100	16470,79	0.81
2019	113	22129,131	0.41
المجموع	1,222	35,219,920	8.49

***لجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات غير منشورة من وزارة التخطيط /دائرة المشاريع الاستثمارية .**

وفيما يلي اهم المعوقات والتحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية في قطاع الزراعة والموارد المائية[18]:

(18) وزارة التخطيط،، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، مشاكل ومعوقات تنفيذ المشاريع الاستثمارية، تقرير 2011، المصدر السابق ،ص23.

1.انخفاض التخصيصات اللازمة للمشاريع الاستثمارية للقطاع الزراعي.

2. اغراق السوق المحلية بالمنتجات الزراعية المستوردة ذات النوعيات المختلفة.

3. عدم معرفة طبيعة وخصوصية المشاريع الزراعية البحثية بشقيها النباتي والحيواني ومتطلبات تنفيذها مما انعكس على عدم توافر مستلزمات الدعم اللوجستي.

4.سيطرة دول المنبع على الحصة المائية للعراق مع تجاوز المحافظات الواقعة اعلى النهر على الحصة المائية لغيره.

يتبين لنا من خلال متابعة جدول رقم (4) هناك انخفاضا في مشاريع العراق الزراعية بواقع (240) مشروعا في سنة 2012 وصولاً الى (113) مشروعاً في عام 2019 ، إذ سجلت محافظة البصرة وكركوك وصلاح الدين والمثنى وميسان اعلى المشاريع في سنة 2012 بكلفة مالية تقدر حوالي (21015,5) مليون دينار للبصرة، و(12278) مليون دينار للمحافظة كركوك، اما في سنة 2013 فقد رصدت بيانات وزارة التخطيط وحسب التقرير السنوي للسنة 2013 تبين ان محافظة واسط والديوانية سجلت اقل عدداً ضمن مشاريع تنمية الاقاليم بواقع ثلاثة مشاريع فقط ، اما في سنة 2014 فقد تبين لنا من خلال تقرير وبيانات وزارة التخطيط دائرة المشاريع الاستثمارية ان محافظة واسط لم يمنح اليها اي تخصيص مالي ضمن تخصيصات سنة 2014 والبالغة (101174) مليون دينار[19] .

اما في عام 2015 وحسب ارقام وبيانات وزارة التخطيط فقد اهملت محافظة نينوى ضمن برامج المشاريع الاستثمارية في قطاع الزراعة بواقع (صفر) ضمن التخصيصات المالية المقدمة للمحافظات والبالغة 35745,4 مليون دينار[20] .

اما في سنة 2016 فقد حرمت محافظة واسط من التخصيصات المالية الممنوحة لتنمية المحافظات مع انخفاض في تخصيصات محافظة واسط بواقع مشروع واحد فقط في هذه السنة، اما سنة 2017 فقد حرمت عدة محافظات من التخصيصات المطلوبة لتنمية المحافظات ومنها (الانبار، الديوانية، كركوك، ديالى، واسط، نينوى)، اما في سنة

(19) التقارير السنوية لبرامج تنمية الاقاليم لسنوات(2012و2013و2013)، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية ، ص6،ص6،ص6.

(20) التقريرالسنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2015)، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية ،ص14

2018 فقد تبين لنا ان محافظة نينوى بدأت بالتقدم والتطور بواقع (22) مشروعا زراعيا ضمن المشاريع السنوية لعام 2018 والبالغة 100 مشروع بكلفة مالية تقدر 2,2 مليون دينار ، اما في عام2019 فقد لاحظنا التطور المستمر والتغير الذي شهدته عدة محافظات كانت تعاني من ضعف في التخصيصات وقلة في اعداد مشاريعها ومنها محافظة (ذي قار بواقع 13 مشروعا ، ومحافظة كركوك بواقع 12 مشروعا ، ونينوى بواقع 23 مشروعا) ضمن مشاريع السنة والبالغة 113 مشروعا زراعيا ضمن برنامج تنمية الاقاليم لسنة 2019 [21] .

(21) التقارير السنوية لبرامج تنمية الاقاليم لسنوات (2016و2017و2018، 2019)، وزارة التخطيط ، ص19،18،16..

ثالثاً: قطاع النقل والاتصالات

وفي قطاع النقل والاتصالات، والذي يمثل أهم القطاعات التي تدعم الاقتصاد العراقي وتعد من المؤشرات الاساسية للاقتصاد القومي فيه، اذ يمثل هذا القطاع الانشطة المتعددة كافة، ودعامة أساسية للتقدم والنمو والتطور، فضلاً عن توفيره للكثير من فرص العمل وباب من أبواب تشغيل الايادي العاملة في المجتمع من أجل النهوض بالتنمية وتوافر وتأهيل البنية التحتية ومن بينها قطاع النقل بأشكاله وصنوفه كافة، والكثير من مشاريع الطرق[22]، ومن متابعة المؤشرات الرقمية وتقدم الاعمال في المشاريع فضلاً عن التخصيصات المرصودة الى هذا القطاع، يتبين وبشكل واضح مدى أهميته للاقتصاد الوطني، ففي هذا القطاع بلغت اعداد المشاريع الخدمية الممنوحة بنحو (5,548) مشروعـاً، والمبالغ المرصودة لها في موازنة الاقاليم هي 537,803,251 مليار[23]، وقد بلغت اعداد المشاريع التي من المفروض انجازها بحدود 706 مشاريع وبواقع نقص بحدود 3.2% عن الاعوام السابقة، وهذا مؤشر خطير اذ بدأت تنكمش تلك المشاريع وتتضاءل مع تقدم السنوات وزيادة اعداد ونسب النمو السكاني في العراق وخصوصا في العاصمة بغداد[24]، وهذا راجع الى التغيرات السياسية والاجتماعية التي حصلت بعد اجتياح تنظيم داعش للعراق واحتلاله للمحافظات الوسطى وشمال العراق، مما خلف دمارا وتوقفا شبه كامل للمشاريع الخدمية

(22) وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، مشاكل ومعوقات تنفيذ المشاريع الاستثمارية، المصدر سابق، ص40.

(23) وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية ، مشاكل ومعوقات تنفيذ المشاريع الاستثمارية في العراق ، 2012،ص43انظر https://mop.gov.iq/static/upload

(24) وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي ، لعام 2010،دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، بغداد ص26انظر: https://mop.gov.iq3

والاستثمارية في تلك المحافظات،

ويبين الجدول رقم (5) عدد المشاريع لهذا القطاع الحيوي وتخصيصاتها والاهمية النسبية لهذا القطاع للفترات ما بين (2012-2019) [25]:

(25) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنوات ما بين (2012-2019) ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، بيانات غير منشورة

جدول رقم (5) عدد المشاريع في قطاع النقل والمواصلات وتخصيصاتها

الاعوام	عدد المشاريع	التخصيصات	الاهمية النسبية
2012	477	1214579,8	11.0
2013	682	1585128,5	12.2
2014	744	1206052,4	20.9
2015	706	932097,7	21,5
2016	671	391492,89	21.53
2017	625	266450,472	25.86
2018	703	552869,70	27.10
2019	910	1275379,361	23.02
المجموع	5,548	537,803,251	163.11

***الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات غير منشورة من وزارة التخطيط /دائرة المشاريع الاستثمارية .**

يتبين لنا من خلال دراستنا للجدول اعلاه هناك تغييرا وتطورا ملحوظا في مشاريع النقل والاتصالات، اذ بلغت 477 مشروعا في سنة وبدأت بالصعود نحو 910 مشروعا في سنة 2019 وهذا فارق يعد مرضي نوعاً ما، اذ سجلت محافظتي البصرة والديوانية اعلى حصة ضمن مشاريع برامج تنمية الاقاليم، اما في سنة 2014 فقد شهدت محافظة بابل تغيرا في مشاريعها نحو 117 مشروع، اما في سنة 2015 فقد لاحظنا انكماشا واضحا في مشاريع محافظة نينوى بواقع مشروع واضح في ضوء المبالغ الضعيفة المخصصة للمحافظة إذ بلغت (658,2) مليون دينار، وفي سنة 2016 بدأت محافظة الديوانية بالانكماش نحو 88 مشروعا سنويا فقط بعد ما كانت 98 في سنة 2013، وفي سنة 2017 تبين لنا من خلال البيانات والارقام المرصودة

ان محافظة نينوى لم تشهد اي مشروع بسبب عدم تخصيص اي مبلغ لها ، مع انكماش في مشاريع محافظة المثنى نحو 11 مشروع فقط . اما في سنتي 2018 و2019 فقد ازدهرت وتقدمت محافظة نينوى بواقع 90 مشروعا وهذا مؤشر يمثل انجازا كبيرا في مشاريع النقل والاتصالات للمحافظة، بعد ما عانت الكثير وحرمت من تخصيصات المحافظات الـ (15) ضمن برامج تنمية الاقاليم، ومن ثم بلغت اسهامات المحافظة من المشاريع حوالي 107 مشاريع في سنة 2019 رافقتها محافظة ذي قار بواقع 106 مشاريع وهذا ايجابي لسنة 2019[26].

وتعد الموانئ العراقية والمنافذ الحدودية أهم الابواب التي تحتاج الى اعادة النظر في هيكليتها لتطويرها وتنميتها كونها تمثل بابا واسعاً من ابواب استثمار الاموال، وتحقيق السيطرة على تلك الجهات، لما توفره من موارد للموازنة العامة للبلاد ، إذ ان الغاية من ازدياد أعداد المشاريع يأتي للحاجة الماسة لدعم هذا القطاع الحيوي، إذ ازدادت البضائع المستوردة والمصدرة، فضلاً عن زيـادة اعداد المسافرين والمغادرين ما يستلزم توفير الوسائل والاليات لاستيعاب تلك الاعداد، ولا يخفى دور القطاع الخاص في دعم هذا القطاع المهم[27]، اذ اسهم القطاع الخاص بالكثير من الاسهامات والمشاريع لدعم قطاع النقل، فمن بين ما يتم توافره (الحافلات)، و(فتح خطوط جديدة)، و(اعتماد مشاريع التقنية الرقمية) كتقنية «زيادة كمية البضائع المنقولة بالشاحنات المملوكة للقطاع الخاص بنسبة كبيرة من 750 الف طن الى أكثر من 1.5 مليون طن في السنين اللاحقة «وبزيادة بلغت أكثر من 130%.

وتعد الموانئ العراقية والمنافذ الحدودية أهم الابواب التي تحتاج الى اعادة النظر في هيكليتها لتطويرها وتنميتها كونها تمثل بابا واسعاً من ابواب استثمار الاموال

ومع ذلك فان هناك مجموعة من التحديات والعوائق التي تواجه هذا القطاع في تنفيذ المشاريع كافة سواء الخدمية ام الاستثمارية ومنها[28]:

(26) التقارير السنوية للبرامج تنمية الاقاليم لسنوات (2012-2019)، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية

(27) وزارة التخطيط، دائـرة البرامج الاستثمارية الحكومية، مشاكل ومعوقات تنفيذ المشاريع الاستثمارية، المصدر سابق، ص40

(28) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ، ص258: https://mop.goov.iq

1- تأخير الاجــراءات والروتين الاداري المتعلق بنقل البضائع والموانئ.

2- عدم تشريع قانون السلطة البحرية وسلطة الموانئ وزيادة نسبة التلوث البحري.

3- رفض اكثر الوزارات التعاقد مع شركات النقل البحري وغيرها من الشركات المتخصصة في قطاع الحمولات، لعدم وجود عقود حكومية طويلة الامد .

رابعاً: قطاع المباني والخدمات

وفي قطاع اخر حيوي هو قطاع المباني والخدمات نلاحظ مجموع عدد المشاريع المنفذة تقدر نحو (14,666) مشروعاً في السنوات ما بين (2012 -2019)، فضلاً عن تخصيصات مالية خلال السنوات المذكورة تقدر بنحو (25,410,493.81) مليار، وكما هو موضح في جدول رقم(6) [29] انظر:

(29) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنوات ما بين (2012-2019) ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، بيانات غير منشورة

جدول رقم (6) يبين عدد المشاريع في قطاع المباني والخدمات وتخصيصاتها

الاعوام	عدد المشاريع	التخصيصات	الاهمية النسبية
2012	2344	7052051,9	63.7
2013	3023	7715611,1	59.2
2014	1821	3070995.3	53.4
2015	1738	2442217,5	56.3
2016	1325	951183,74	52.31
2017	1257	584999,977	56.77
2018	1192	10828806.12	53.7
2019	1768	2518628,173	45.02
المجموع	14,666	25,410,493.81	440.4

***الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات غير منشورة / وزارة التخطيط / دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية .**

ان ما شهده العراق خلال الأعوام الماضية كان مشاريع ترقيعيه،

وليس مشاريع تنموية بالمعنى الحقيقي وكانت سمتها الأبرز سوء التخطيط، وسوء الادارة و ما يرتبط بذلك من فساد، فضلاً عن التنسيق مع شركات غير مؤهلة والأهم من ذلك ادارة المشاريع من البداية الى الانجاز كانت ادارة غير مؤهلة، فمن دراستنا للجدول اعلاه يتضح الينا عدة تناقضات في توزيع التخصيصات المالية وفوارق واضحة جـداً، ففي سنة 2012 سجلت محافظة واسط اقل انجاز ضمن مشاريع تنمية الاقاليم في قطاع الخدمات بواقع 86 مشروعا على العكس من محافظات عديدة تمتعت بتخصيصات كبيرة مثل البصرة وكركوك وبغداد وصلاح الدين من مجموع تخصيصات السنة البالغة (7052051,9)[30]، اما في سنة 2013 فقد شهدت محافظة البصرة تطور ملحوظ بواقع تنفيذ 649 مشروعا وبموازنة تقدر (1571825,8)[31].

ما شهده العراق خلال الأعوام الماضية كان مشاريع ترقيعيه، وليس مشاريع تنموية بالمعنى الحقيقي وكانت سمتها الأبرز سوء التخطيط

اما في سنة 2014 فقد سجلت محافظة بابل وذي قار صعوداً في مشاريعها بواقع 203 لمحافظة بابل و139 لمحافظة ذي قار مع تراجع في مشاريع محافظة النجف لتصل الى 63 بعد ما كانت 107 في سنة 2012، اما في عام 2015 سجلت عدة محافظات هبوط وانكماش في مشاريع المباني والخدمات ومنها محافظة النجف واسط والمثنى، إذ تعزى الاسباب الى ضعف تخصيصاتها الممنوحة اليها، وقد قدرت تخصيصات محافظة واسط حوالي 98616 مليونا والمثنى حوالي 54511,7 مليونا[32] .

وفي سنة 2016 و2017 سجلت محافظة بغداد هبوط بمشاريعها بواقع 80 مشروعا فقط لسنة 2016 (71) مشروعا لسنة 2017، وفي سنة 2018 لم تنجز المحافظات الـ (15) عدداً كبيراً في قطاع المباني والخدمات وحتى محافظة البصرة سجلت 219 مشروع فقط، بسبب ضعف تخصيصات هذا القطاع والاوضاع التي عاشها البلد والتي تسبب في تأخير اقرار الموازنة العامة للدولة [33]، اما في سنة 2019 فقد ازدهرت عدة محافظات وعادت بالنهوض بهذا القطاع المهم

(30) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2012)، وزارة التخطيط، دائرة المشاريع الاستثمارية الحكومية، ص7 .

(31) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2013)، وزارة التخطيط، دائرة المشاريع الاستثمارية الحكومية، ص7

(32) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2014 ، 2015)، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية الحكومية، ص7، ص15

(33) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2016 ،2017)، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية الحكومية، ص17،19

بالنسبة للدولة ومنها محافظة بغداد بواقع 99 مشروعا، ومحافظة ذي قار بواقع 166 مشروعا ونينوى بواقع 245 مشروعا ضمن مشاريع تنمية الاقاليم[34].

ان تلكؤ الكثير من المشاريع في العاصمة والمحافظات الاخرى بصفة خاصة، والعراق عموماً يعود الى اسباب سياسية، ففي السنوات السابقة كما حدث بتأخير الموافقة على موازنة 2014 مثلا ثم اسباب اقتصادية وأمنية، حتى ان الأموال اصبحت تتأخر كثيرا لتنفيذ تلك المشاريع[35].

خامساً: قطاع التربية والتعليم

ففي قطاع التربية والتعليم والذي يخدم شريحة واسعة من المجتمع وهم الطلبة والباحثين فقد بلغت المشاريع الاستثمارية خلال السنوات الموضحة في جدول رقم (7) حوالي (6478) مشروعا، بكلفة مالية تقدر نحو 297,650,544 مليارا خلال السنوات التي تتراوح بين (2012 -2019) وهذه نسبة مقبولة[36]:

جدول رقم (7) عدد المشاريع في قطاع التربية والتعليم وتخصيصاتها

الاعوام	عدد المشاريع	التخصيصات	الاهمية النسبية
2012	573	1107400,2	10.0
2013	1125	1832777,7	14.1
2014	838	751036,4	13,1
2015	833	487933,4	11,2
2016	727	208559,26	11.47
2017	709	79059,161	7.67
2018	725	192436,68	9.43
2019	948	1367003,127	24.54
المجموع	6478	297,650,544	101.51

*الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات غير منشورة / وزارة التخطيط / دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية .

من خلال تحليل جدول مشاريع قطاع التربية والتعليم اعلاه يتضح لنا هناك تناقضات في اعداد المشاريع بين المحافظات ففي سنة 2012

(34) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2018،2019)، وزارة التخطيط، دائرة المشاريع الاستثمارية الحكومية، ص19،20

(35) تقارير وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة ،دائرة التخطيط والمتابعة ، قسم التخطيط : https://moch.gov.iq

(36) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنوات ما بين (2012-2019) ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، بيانات غير منشورة

سجلت محافظة بغداد اقل عددا في مشاريع تنمية الاقليم لقطاع التربية التعليم بواقع (8) مشاريع فقط، ومن ثم زادت نسبة انجازها للمشاريع التربية والتعليم بواقع 77 مشروعا في سنة 2013 وهذا تطور ملحوظ، واستمرت بالصعود وصولاً الى 78 مشروعا في سنة 2014، وفي العام نفسه شهدت محافظة نينوى هبوطاً في مشاريعها بواقع مشروعين فقط[37]، اما في سنة 2015 رصدت البيانات زيادة مشاريع محافظة البصرة إذ بلغت 220 مشروع، على العكس من محافظة نينوى التي لم تشهد اي مشروع لهذه السنة [38].

وفي سنة 2016 شهدت عدة محافظات انخفاضا في مشاريعها واهمها محافظة (بغداد، واسط ، بابل، المثنى، كربلاء صلاح الدين، الانبار) من مجموع مشاريع السنة البالغة 727 مشروع [39].

اما في سنة 2017 شهدت انخفاضا ملحوظا بمشاريعها، بسبب ضعف التخصيص لهذا القطاع الحيوي فقد حرمت كثير من المحافظات من زيادة التخصيصات، إذ سجلت محافظة بغداد مشروعين فقط، وسجلت محافظة نينوى ايضاً مشروعين، فضلاً عن محافظتي المثنى وواسط إذ سجلت ثلاثة مشاريع فقط لكلاهما، وهذه النسبة غير جيدة ومؤشر خطير بالنسبة لقطاع التربية والتعليم، إذ يحتاج الى اهتمام من الجهات العليا فيما يخص زيادة تخصيصاتها للنهوض بهذا القطاع[40].

اما في سنة 2018 فقد سجلت محافظة البصرة اعلى نسبة مشاريع بواقع 191 مشروعا وتحسن الوضع بالنسبة لمحافظة نينوى إذ سجلت 33 مشروعا، اما في سنة 2019 فقد عادت العديد من المحافظات للتقدم والتحرك في سبيل انجاز مشاريعها المتوقفة، إذ بلغت نسبة انجازهم لهذا القطاع الحيوي حوالي (948) مشروع مقابل تخصيصات تقدر نحو (136700,127) مليون دينار وهذا يشير الى التقدم والتطور الذي شهده هذا القطاع[41].

ان تقصير الجهات المنفذة ومسؤوليتها عن تلكؤ المشاريع، لا يعفي الجهات الرقابية من مسؤوليتها هي ايضاً، مشيراً الى ضعف

(37) التقارير السنوية لبرامج تنمية الاقاليم لسنوات (2012 و2013و2014) وزارة التخطيط، دائـرة المشاريع الاستثمارية ، ص7،7،7.

(38) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2015) ، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية ، ص15.

(39) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2016)، وزارة التخطيط، دائرة المشاريع الاستثمارية ،ص19.

(40) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2017)، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية ،ص16.

(41) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2018و2019) ، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية ،ص20،19.

ما يُسمى بمقياس الأداء لدى هذه (الهيئات الرقابية)، إذ لابد متابعة ومطابقة المشروع للمواصفات من أول حلقة الى آخر حلقة فضلاً عن ان صانع القرار أو فريق القرار في المجالس المحلية، يتعرض الى جملة ضغوط منها المحسوبية السياسية الى جانب الفساد والرشوة في بعض الحالات[42] اذ اكدت الحكومة المركزية في بيانات رسمية بان المجالس المحلية في المحافظات الغير منتظمة في اقليم ان عدد المشاريع المتلكئة بلغ 750 مشروعا عزت تعطيلها الى نقص الموارد المالية، واستبعدت انجاز غالبيتها قريباً او تنفيذ مشاريع جديدة [43].

(42) علي عبد العباس نعيم، الدور الرقابي لهيئة الرقابة المالية، المكتب الهاشمي للكتاب الجامعي ، ط1، 2016،ص55

صانع القرار أو فريق القرار في المجالس المحلية، يتعرض الى جملة ضغوط منها المحسوبية السياسية الى جانب الفساد والرشوة في بعض الحالات

(43) محمد جمال علي ، المحاسبة الحكومية، دار الصفاء للطباعة والنشر ، ط2002،1،ص54

يتضح الينا مما ذكر انفا هناك ضعفا في الاداء الخدمي بشكل عام بسبب الفساد المالي الذي انعكس سلبيا على الواقع الخدمي، اذ اصبح القطاع الخدمي ومرافقه يعاني من ضعف واضح وهذا شكل عائقا في تحقيق اهداف البنى التحتية، على الرغم من ضخامة المبالغ التي انفقت من الموازنة العامة على هذا القطاع، وان قلة هذه الخدمات الاساسية تعود الى ضعف الاداء الرقابي عليها.

الخاتمة

أهم ما قد تبين في هذا البحث الذي تناول تقييم الاداء المحلي من جانب اداء المشاريع الاستثمارية ونظام الخدمات العامة والذي ركز الحديث فيه على الـ (15) محافظة غير منتظمة بإقليم، إذ تبين هناك تناقضات وفوارق واضحة بين المحافظات من خلال التخصيصات المالية الممنوحة اليها، فضلاً عن التلكىء الكبير في تنفيذ الكثير من المشاريع الاستثمارية، والمتعلقة بجانب الخدمات العامة، إذ تظافرت الجهود لتجهيز جملة من النتائج، تمثلت بعدد من المشاريع في (جانب الزراعة والصناعة والاعمار والاسكان والنقل والاتصالات والمباني وغيره)، فضلاً عن ذلك في حالة المقارنة بمقاييس التطور والتقدم والتنمية العالمية، تعد غير مرضية للمؤشرات الاستثمار العالمي ونظام الخدمات العامة، فلابد من اعطاء الاولوية للحاجات

الاساسية للمواطن، وتسهيل الاجراءات الحكومية للاستثمارات الاجنبية، ولابد من التركيز على النفط وارتفاع انتاجه، لان الاقتصاد معتمد في تمويله على الثروة النفطية، إذ ان المشاريع تمول من هذه الثروة ايضاً، وأهم الاستنتاجات التي توصلت اليه، هي ان العراق ينطبق عليه متطلبات التنمية والاستثمار الحديث، الا ان القصور وضعف الاداء ينبع من ضعف (الرقابة البرلمانية) عليه وتفشي ظاهرة (الفساد المالي).

المصادر:

(1) المشاريع الخدمية المتلكئة، إذاعة العراق الحر العدد (1)، 2015، https://www.iraqhurr.org

(2)عبد الحسين محمد العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، مركز العراق للدراسات، سلسلة كتب(28) بغداد 2008، ص62

(3)اكرم سالم, حقائق ومعايير عن الادارة المحلية او الحكم المحلي: https://www.ahewa.org

(4)تقارير برنامج تنمية الاقاليم وكلفها الكلية للسنوات (2012-2019)، دائرة المشاريع الاستثمارية الحكومية ، وزارة التخطيط https://cosit.gov.iq

(5)الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الزراعي ،تقرير 2018،

htttps://www.mop.gov.iq

(6)تقرير فجوات التنمية المكانية وفقا للمعايير التخطيطية للبنى الفنية

(7)هيثم عبدالله سلمان، منظمة التجارة العالمية والعراق، مجلة الدراسات الاستراتيجية، المجلد5، العدد (17)، مركز البحرين، 2009، ص190.

(8)هنري. مالتك، تقرير الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، دار الوثائق للدراسات والبحوث والتنمية المستدامة، بيروت، لبنان، 2011،ص25

/https://www.alnahrain.iq
(9)حسين عباس اصلان، الاستثمار في العراق- الفرص والمعوقات
https://moch.gov.iq
(10)تقارير وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة، دائرة التخطيط
https://mop.gov.iq/static/uploads/8/pdf
(11)تنفيذ المشاريع الاستثمارية، 2011 على
(12)التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنوات ما بين (2012-2019) ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، بيانات غير منشورة.
(https://.cosit.gov.iq: (1 :
(13)تقارير مديرية الاحصاء الزراعي ، لسنة 2018، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط
(https://mop.gov.iq/static/upload(2
(14)وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، مشاكل ومعوقات تنفيذ المشاريع الاستثمارية، تقرير 2011،ص24
(15) التقارير السنوية وزارة التخطيط ،لبرامج تنمية الاقاليم ، للسنوات (2012 -2019) ، دائرة المشاريع الاستثمارية.
(16)بيانات وزارة التخطيط ، التقرير الانمائي ، مصدر سابق ، ص65
(17)التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنوات ما بين (2012-2019) ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، بيانات غير منشورة
(18) وزارة التخطيط،، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، مشاكل ومعوقات تنفيذ المشاريع الاستثمارية، تقرير 2011، المصدر السابق، ص23
(19) التقارير السنوية لبرامج تنمية الاقاليم لسنوات(2012و2013و2013)، وزارة التخطيط، دائرة المشاريع الاستثمارية ، ص6،ص6،ص6
(20) التقريرالسنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2015)، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية.
(21) التقارير السنوية لبرامج تنمية الاقاليم لسنوات

(2016و2017و2018 ،2019)، وزارة التخطيط .
(22)وزارة التخطيط،، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، مشاكل ومعوقات تنفيذ المشاريع الاستثمارية،
(23)وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية ، مشاكل ومعوقات تنفيذ المشاريع الاستثمارية انظر:
https//:mop.gov.iq/static/upload
(24)وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد العراقي ، لعام 2010،انظر:
https://mop.gov.iq3
(25) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنوات ما بين (2012-2019) ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، بيانات غير منشورة .
(26) التقارير السنوية للبرامج تنمية الاقاليم لسنوات (2012-2019)، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية ،
(27)وزارة التخطيط،، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، مشاكل ومعوقات تنفيذ المشاريع الاستثمارية، المصدر سابق ،ص40.
(28) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية، انظر:
https://mop.goov.iq
(29) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنوات ما بين (2012-2019) ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، بيانات غير منشورة
(30) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2012) ، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية الحكومية،
(31) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2013) ، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية الحكومية،
(32)التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2014 ، 2015) ، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية الحكومية،
(33) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2016 ،2017) ، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية الحكومية.
(34)التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2018،2019) ، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية الحكومية، ص19،20

(35) تقارير وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة ،دائرة التخطيط https://moch.gov.iq

(36) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنوات ما بين (2012-2019) ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، بيانات غير منشور

(37)التقارير السنوية لبرامج تنمية الاقاليم لسنوات (2012 و2013و2014) وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية، ص7،7،7

(38)التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2015)، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية ، ص15

(39) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2016)، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية ،ص19

(40) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2017)، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية ،ص16

(41) التقرير السنوي لبرامج تنمية الاقاليم لسنة (2018و2019) ، وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية ،ص19، 20

(42) علي عبد العباس نعيم ، الدور الرقابي لهيئة الرقابة المالية ، المكتب الهاشمي للكتاب الجامعي ، ط1، 2016،ص55

(43) محمد جمال علي ، المحاسبة الحكومية ، دار الصفاء للطباعة والنشر ، ط1، 2002.